

المحور الثامن:

السوق المالية الإسلامية

عنوان المقال:

دور الصيرفة الإسلامية والسوق المالية الإسلامية في الحد من أثر تدويل الخطر المالي على
الأنظمة المالية العربية

أ. لحول عبد القادر

أستاذ مساعد- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير - جامعة سعيدة

باحث ضمن مخبر التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية- جامعة معسكر

aeclahouel@yahoo.fr

الملخص:

يواجه العالم اليوم أزمات متعددة الجوانب أهمها عقائدية وخلقية واجتماعية واقتصادية وسياسية، ففشل المفكرون في إيجاد المنهج واختيار الطريق الملائم لمعالجتها، و من أبرزها وضوح الأزمة الاقتصادية الراهنة. فالعالم اليوم يبحث عن منهج جديد لمعالجة هذه الأزمات، و بدأ علماء الاقتصاد يتجهون نحو الإسلام لإيجاد الحل. من هنا يتساءل الكل عن قدرة التمويل الإسلامي على مواجهة الأزمة المالية العالمية، من خلال أدوات الشرعية الممثلة خصوصا في المصرف الإسلامي والسوق المالي الإسلامي.

المقدمة:

لقد أدت الأزمة المالية الراهنة - أزمة الرهن العقاري- إلى حدوث العديد من الاضطرابات ليس فقط في أسواق النقد والمال والبورصات، ولكن كانت هناك اضطرابات وانهيارات في المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وشركات التأمين ومؤسسات مالية كبيرة ذات سمعة عالمية، وبدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا. هذا بالإضافة إلى أسواق النفط التي شهدت تقلبات حادة بل قفزات سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وكذلك المعادن النفيسة وخصوصا الذهب، بالإضافة إلى تقلب أسعار المواد ذات الاستهلاك العالمي الواسع مثل المواد الغذائية.

كل تلك الاضطرابات أحدثت حالة من عدم التأكد في مستقبل الاقتصاد العالمي بل والنظام الحالي، وانهارت الثقة في الأسواق المالية وأصبح الذعر هو العامل المشترك بين المستثمرين على مستوى العالم، وإن اختلفت حدته من منطقة إلى أخرى من العالم.

لقد واصلت المخاطر النظامية انحصارها مع تحسن أساسيات الاقتصاد واستمرار الدعم الحكومي الكبير. وبالرغم من التحسن في عدة جوانب، فلا يزال الاستقرار المالي هشاً في كثير من البلدان المتقدمة وبعض بلدان الأسواق الصاعدة المتضررة بشدة. وتعلق أولوية قصوى على تحسين صحة هذه النظم المصرفية لضمان عودة قناة الائتمان إلى وضعها الطبيعي. كذلك فإن تحويل المخاطر المالية إلى الميزانيات العمومية وارتفاع مستويات الدين العام تضيف إلى المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي وتجعل عملية الخروج من مرحلة التنشيط الراهنة مهمة معقدة. وقد يحتاج صانعو السياسات في هذه البلدان إلى الخروج في وقت مبكر من مرحلة السياسات الداعمة بغية احتواء المخاطر على الاستقرار المالي.

لكن الحل الوحيد والأفضل في مواجهة تداعيات هذه الأزمة المالية العالمية التي لم يسلم منها لا الأخضر ولا اليابس، هو ضرورة الاعتراف بأن الاقتصاد الإسلامي هو الخيار العقلاني والرشيد في تفادي ومواجهة مثل هذه الأزمات والاضطرابات الاقتصادية الغير أخلاقية والناجمة عن جشع النظام الرأسمالي.

لقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما نجم عنها من تداعيات خطيرة على النظام المالي العالمي، وتأثرت العديد من المؤسسات المالية في المنطقة بهذه الأزمة لتؤكد مجددا سلامة المبادئ التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية وخاصة الصيرفة الإسلامية كونها تمتلك عديدا من المقومات التي تحقق لها الأمن والأمان وتقليل المخاطر مثل الأمانة والمصداقية والشفافية واليسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي دون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم.

من هنا نتساءل عن دور البنوك الإسلامية في التخفيف من حدة وتداعيات الأزمة العالمية في ظل مشكل تدويل الخطر المالي ما بين مختلف الدول والأنظمة المالية والنقدية ؟

الكلمات المفتاحية:

مظاهر العولمة المالية- أزمة الثقة- تدويل الخطر المالي- الصيرفة الإسلامية- السوق المالية الإسلامية- الحلول الإسلامية للأزمة.

1. الأسباب الحقيقية وراء تفشي الأزمة المالية وانعكاساتها على الأسواق المالية:¹

أولاً: أسباب تفشي الأزمة المالية العالمية من المنظور الوضعي:

إن هنالك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تفاقم وتفشي الأزمة الاقتصادية بشكل سريع، حيث أن الأزمة المالية العالمية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل كافة اقتصاديات العالم بإحداث الشلل الاقتصادي التام - إن صح التعبير- في جميع الأنظمة الاقتصادية التي كانت على احتكاك وتماس مباشر مع الاقتصاد الأمريكي، ليحين دور الاقتصاديات البعيدة نوعاً ما عن محيط أو دائرة الأزمة المالية، ولكن السؤال المطروح: إلى متى تظل هذه البلدان بعيدة عن وطأة الأزمة؟ وهل تنطبق عليها فكرة بعد السكون تأتي العاصفة أم لا؟

لذا وجدنا أن العوامل التي أدت لتفاقم الأزمة المالية العالمية (لسنة 2008) وانتشارها في وقت أقل ما يقال عنه أنه قياسي بالمقارنة مع صرامة الإجراءات، طرق التنبؤ، الوسائل التقنية المستخدمة في إحصاء الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بها وتقدير أخطارها. رغم كل هذا ساهمت المبادئ التي دعت إليها العولمة المالية أو الشمولية المالية - بمعنى أدق وأوسع- إلى توسع نطاق الخطر والإعصار المالي، والمتمثلة أساساً في المظاهر التالية:

1. السبب الرئيسي في ظهور أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة لتصبح أزمة مالية عالمية شلت حركة معظم اقتصاديات العالم هو مشكل غياب التقنين البنكي أو التقليل من التقنين المالي بصفة عامة **Dérégulation** أو **Déréglementation** والذي نادى به العولمة المالية من أجل ضمان جو مناسب ومريح للاستثمار وفتح الفرص أمام التمويل غير المكلف، ولكن ما هو المقابل أو الضمان أو كيف يكون الخطر المحتمل في هذه الحالة.

¹ لحول عبد القادر- "إشكالية تطبيق السياسة النقدية لأهداف المربع السحري في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية- دراسة قياسية للفترة (1990- 2006)"- مذكرة ماجستير في العلوم التجارية- تخصص اقتصاد مالي- جامعة سيدي بلعباس دفعة 2007 /2008- ص331-332.

2. السبب في انتقال العدوى بين الأسواق وبين أسواق رأس المال بشكل خاص على اختلاف مواطنها (سوق نقدي, سوق مالي) هو تجلي خاصية إلغاء تجزئة الأسواق **Décloisement**، من خلال إقامة جسور بين الأسواق المحلية ونظيرتها الدولية لضمان حرية انتقال رؤوس الأموال على اختلاف أشكالها وطبيعتها بدون قيد أو شرط, من المستوى المحلي إلى المستوى الخارجي, والعكس صحيح. هذا ما يطرح مشكل المنافسة البنكية وتناظر المعلومات ضف إلى ذلك المخاطر الناجمة عن التعامل في السوق المالي بأوراق مالية تتعدد أنواعها وتختلف خصائصها تماما (المشتقات المالية أو الإبداعات المالية)، وبالتالي يتسع حجم التعاملات الدولية في حركية رؤوس الأموال بين مختلف الأطراف والأقطار.

3. يعود السبب في تفاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة وانتشار مخلفاتها وظهور أعراضها على معظم الاقتصاديات المتقدمة منها والناشئة (الصاعدة) في انتظار حلقة الدول النامية، يعود إلى مشكل **تدويل الخطر** أو كما يعرف في بدايته **بخطر النظام le risque systémique**، الذي يؤدي إلى نقل الخطر المالي من النظام المصرفي المحلي ليشمل كافة الأنظمة المالية التي تعتبر على احتكاك مباشر مع تلك الأنظمة التي كانت السبب في ظهور الأزمة. وقد ينتج الخطر المالي هنا سواء من **خطر الاختيار l'Aria sélective** الذي قد يقع فيه البنك (أو المؤسسة المالية بصفة عامة) في الاختيار بين عدة مستثمرين مقترضين، أو **الخطر الأخلاقي l'Aria morale** النابع عن شكوك أو تغييرات في شخصية المقترض. وقد تتعدد الأسباب التي ينشأ منها الخطر المالي على مستوى النظام المصرفي.

4. أما الأمر الذي له وزنه الكبير والذي أدى إلى سرعة انتشار الأزمة المالية بين الدول والمؤسسات على الرغم من بعد المسافة الفعلية والحقيقية لموقع بروز الأزمة، هو درجة الربط واختصار المسافة التي جعلت العالم أشبه بقرية واحدة، والذي أتاحتها **تكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC** وما وصلت إليه من تطور هائل أظهر أثره الكبير على جميع الميادين الاقتصادية منها وحتى السياسية والاجتماعية، لذا أضحت الأزمة المالية عبارة عن أزمة ثقة عالمية اتجاه جميع الأنظمة الاقتصادية وحتى السياسية رغم اختلافها وتباين طبيعتها.

ثانيا: آثار الأزمة المالية الراهنة على اقتصاديات الدول النامية وأسواقها المالية:

في أعقاب الأزمة المالية الكبرى التي نشأت في أسواق البلدان المتقدمة سنة 2007 دخل الاقتصاد العالمي خلال الفترة بين عامي 2008 و 2009 في أعمق فترة ركود منذ الحرب العالمية الثانية. وبينما

أبرز التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2008 حجم المخاطر الناجمة عن الأزمة المالية الآخذة في الانتشار، واصلت هذه الأزمة انتشارها وازدادت وتيرتها خلال السنة الماضية عما كان متوقعا رغم الجهود الكبيرة المبذولة على صعيد السياسات في الاقتصاديات الرئيسية. وبعد أن ظلت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية محصنة نسبيا من التوترات المالية نتيجة تعرضها المحدود لمخاطر الأصول المرتبطة بالقروض العقارية في السوق الأمريكية، فقد وجدت أنها أقحمت في قلب هذه العاصفة بينما زادت الضغوط على أسواق الائتمان الدولية والتمويل التجاري والعديد من أسواق النقد الأجنبي.² ومن أجل دراسة آثار الأزمة المالية الراهنة على اقتصاديات الدول النامية وعلى وجه الخصوص تأثير تلك الأزمة العالمية على الأسواق المالية العالمية والأسواق المالية في الدول النامية بشكل أدق، التي انتقلت في فترة وجيزة من مصدر للتمويل ودعم مشاريع التنمية بمختلف مجالاتها، إلى مصدر للأزمة نتيجة استيراد الخطر المالي من الدول مركز الأزمة. وهنا يقع على عاتق حكومات الدول النامية عبء كبير يتمثل في ضرورة مواجهة ومجابهة تلك المخاطر المالية المستورة من الخارج وأيضا وضع سياسات وبرامج من أجل إنقاذ وضع أسواقها المالية المحلية وتفادي الشلل أو الانهيار في نظامها المالي ونظامها الاقتصادي ككل.

أ. تطورات الأزمة واضطراب الأسواق المالية:³

امتد تأثير الأزمة إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي بعد ارتفاع حالات التعثر عن السداد في سوق الرهون العقارية العالية المخاطر في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في الو.م.أ، حيث قامت المصارف وشركات العقار ببيع الديون إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية من خلال ما يعرف بعمليات "التسديد"، أو "التوريق" وتوالت عمليات التوريق والتي أدت بدورها إلى توسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، ومن جهة أخرى ولتعزيز مركز السندات قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتأمين على السندات لدى شركات التأمين على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها ضمانا لسداد قيمة السندات من طرف شركة التأمين وهذا في حالة ما إذا أفلس البنك أو عجز صاحب العقار عن السداد، كما قاموا برهن تلك السندات للاستفادة من أسعار الفائدة مما شجعهم على اقتناء المزيد من تلك السندات،

² التقرير السنوي 2009 لصندوق النقد الدولي تحت عنوان: "مكافحة الأزمة العالمية" - ص 18.

³ فريد كورتل - "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية" - مداخلة منشورة. ع على الموقع:

وخلال ذات الفترة تم إصدار أدوات مالية جديدة تسمى " المشتقات المالية " حيث تم المضاربة عليها في الأسواق المالية وبصورة منفصلة عن السندات، وكنتيجة لتلك الفروقات السعرية التي أرهقت أصحاب العقارات وتوقفوا عن التسديد قامت البنوك ببيع العقارات محل النزاع والتي رفض مالكوها الخروج منها وكنتيجة لهذا النزاع بين البنوك وأصحاب العقارات أدى ذلك إلى انخفاض قيمة تلك العقارات بدءاً من عام 2007 وأصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها فلم يعد في مقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع السندات التي بدأت قيمتها في الانخفاض فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية، وكنتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين إفلاسها فسيطر على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة مما دفع في اتجاه قيام المودعين بسحب ودائعهم مما انعكس سلباً على سيولة البنوك على الرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي تجاوزت 500 مليار دولار فأعلنت إفلاسها، وتوالت الخسائر وانخفضت أسهم البنوك وشركات الاستثمار العقاري والنتيجة إصابة الأسواق المالية بالشلل التام.

ب. أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية في الدول النامية (العربية خصوصاً):

- ❖ التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العربية بصفة عامة والبورصات الخليجية بصفة خاصة، وترتب على ذلك خسائر مالية فادحة.
- ❖ ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك العربية بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط، وسبب لها ذلك خلافاً في حركة التدفقات النقدية والمالية، مما اضطرت بعض البنوك المركزية في الدول العربية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد، وهذا بدون شك أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطات النقدية في البنوك المركزية العربية.
- ❖ قيام العديد من المصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، وهذا سبب انكماشاً في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحققاتها للبنوك، وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة.
- ❖ زيادة المخاطر المالية التي تواجه البنوك العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية سواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية.

- ❖ قيام بعض كبار المستثمرين من الأجانب بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال العربية، وهذا أحدث ارتباكا وخللا ملحوظا في استقرار المعاملات وتأثرت البورصات العربية بهذا السلوك.
- ❖ ضخامة الخسارة التي مُني بها المستثمرون العرب وكذلك المصارف العربية في أسواق النقد والمال في أمريكا وأوروبا وغيرها بسبب الأزمة المالية، وهذا بالتأكيد أثر على ثرواتهم وعلى معاملاتهم في الأسواق العربية وكذلك على السيولة في أسواق النقد والمال العربية.
- ❖ ارتباط كثير من المعاملات في أسواق النقد والمال في كل الدول العربية بالدولار، وما يحدث في أسعاره من انهيار غير مسبوق، وما ترتب على ذلك من آثار خطيرة على المعاملات المالية والاقتصادية سبب كل هذا خسائر باهظة على الثروة المالية في الدول العربية.
- ❖ تأثر أسعار النفط بالانخفاض بسبب الأزمة، وهذا له تأثير كبير على الدول النفطية العربية، كما أن هناك خوفاً من توقع أن تقوم أمريكا من خلال الضغوط السياسية على الحكومات العربية النفطية بأن تساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في خطة الإنقاذ الأمريكية، كما فعلت من قبل في حرب الخليج وفي حرب الإرهاب وهذا سوف يسبب خللاً في الموازين المالية للدول العربية.
- ❖ القلق النفسي الشديد الذي أصاب كل الأعوان الاقتصاديين ومنهم الأفراد خاصة، من هذه الأزمة وما سوف يترتب عليها من فرض ضرائب ورسوم جديدة وما سوف يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.⁴

ثالثاً: أسباب أزمة الرهن العقاري من منظور الاقتصاد الإسلامي:

تعمل الشريعة الإسلامية على ضبط المعاملات بين الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم جميعاً وتحرم كل التصرفات التي قد تمس العدالة الاجتماعية أو حقوق الأفراد سواء في الشدة أو في الرخاء، حماية للمجتمع من كل صور الفساد في شتى المجالات. فمن المنفق عليه أن الأزمة المالية أزمة هيكلية عميقة على اعتبار أنها تصب في جوهر النظام الاقتصادي ككل، القائم على قواعد وأسس هشّة من وجهة النظر الإسلامية، هذه القواعد تتمحور بشكل خاص حول:

⁴ د. حسين حسين شحاته- "كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية"- سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي. من الموقع:

* **التداين المفرط:** ⁵ لاحظنا أن السبب الأساسي والمباشر لأزمة الرهن العقاري ومن ثم للأزمة المالية، هو الإفراط في الدين و ما ترتب عنه من عسر المدين و توقفه عن السداد و ما انجر عن ذلك من انعكاسات شملت النظام المالي والاقتصادي برمته، فمن وجهة النظر الإسلامية أنه من مقاصد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، كراهية المديونية و شغل الذمة أصلا، لذلك كان الرسول صلى الله عليه و سلم كثيرا ما يتوعد من المأثم و المغرم -المدين- كما كان عليه السلام لا يصلي على من مات وعليه دين، ويقول " **نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه**" كما جعل الدين مانعا من دخول الجنة فقد قال " **من فارق الروح جسده وهو برئ من ثلاث دخل الجنة: الكبر و الغلول و الدين**" فالدين تقييد لحرية الإنسان في تصرفاته، هذا على الرغم من أن هذه الديون نشأت مقابل منافع حقيقية فما بالك بالدين الذي نشأ دون مقابل لمنافع حقيقية بل وهمية، كما هو الحال في الأزمة الراهنة التي نشأت عن الإعسار بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

فقد كان شائعا عند الرومان استرقاق المدين إذا عجز عن الوفاء، وجاء الإسلام ومنع أي نوع من الديون دون منافع حقيقية للمدين، ومن تم فالدين تقييد لحرية الفرد الشخصية والاقتصادية، والنظام الرأسمالي رغم زعامته باحترام الحريات الفردية إلا أنه قائم على قواعد تكرر الاستعباد لا الحرية، وهي التساهل في الدين و الربا الذي يغرق العباد و البلاد في المديونية، إلا أن سماحة النظام الإسلامي تقضي بالتيسير على المقترض الذي لا يستطيع تسديد دينه لأسباب قهرية و ذلك لقوله تعالى: " **وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون**" - البقرة 280-.

* **الفائدة الربوية:** تحرم الشريعة الإسلامية كل أشكال منح القروض بفائدة ما، و هو أحد أهم أسباب الأزمات المالية التي تعرضت لها البشرية. و الربا لغة يعني الزيادة، و يعرف شرعا بأنه الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع، و التعامل به حرام بدليل الكتاب و السنة و الإجماع.

⁵ الدكتور بوعتروس عبد الحق - "تحليل الأزمة المالية الراهنة 2008 مقارنة إسلامية"- كلية الاقتصاد - جامعة قسنطينة - ص 13-14.

ففي الكتاب وردت عدة آيات من بينها قوله عز وجل: "يحق الله الربا و يربي الصدقات".⁶ أما في السنة فقد ثبت عن بن مسعود- رضي الله عنه -أنه قال: لعن رسول الله- صلى الله عليه وسلم -آكل الربا و موكله و شاهده و كاتبه، كما أجمع المسلمون على تحريم الربا و على أنه من الكبائر.

و قد أصدر مجمع الفقه الإسلامي قراره الإسلامي رقم 3: بشأن حكم التعامل المصرفي بالفوائد: بين فيه أن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله و عجز عن الوفاء به مقابل تأجيله، و كذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد صورتان محرمتان شرعا.⁷

ومن بين الأسباب الحقيقية وراء تحريم الربا في الإسلام هي:⁸ الأسباب الأخلاقية (الجشع والاستغلال وتحقيق الربح دون بذل الجهد)، الأسباب الاجتماعية (زرع الكراهية و البغضاء، و يثير الأحقاد في نفوس أفراد المجتمع، الإضرار بالمحتاجين من أفراد المجتمع)، الأسباب الاقتصادية (إعاقة الإنتاج بعدم استثمار المال في المشاريع الهامة، انتشار البطالة و الفقر و الحرمان، تكدس الثروة في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع، غلاء الأسعار و زيادة الأعباء على الشعوب).⁹

* **المشتقات المالية:** ازدادت الأسواق المالية هشاشة بالتوسع في تجارة المشتقات التي لا تتعلق بالاتجار في أسعار و دخول أصول مالية حاضرة، لكنها تشتق من أصول مالية وهمية لا يمتلكها أي من الطرفين وقت العقد و تنطوي على وعود بالشراء أو البيع في المستقبل، و قد بدأ التعامل فيها في الأسواق الحقيقية ثم انتقل إلى الأسواق المالية الأولية والثانوية، وقد زاد التعامل فيها إلى 600 تريليون دولار أي ما يعادل عشر أضعاف الناتج الإجمالي العالمي، فتسببت في زيادة عنف تقلبات الأسواق، والتي تتمثل في مجموعة من عقود المستقبل و الخيار والمبادلة.

⁶ سورة البقرة جزء من الآية 276.

⁷ نورة سيد أحمد مصطفى- الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات العالمية الراهنة- بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص 16.

⁸ الشيخ حسن سري- الاقتصاد الإسلامي: مبادئ، و أهداف، و خصائص- مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999- ص 160-165.

⁹ لمزيد من الاطلاع ارجع إلى المقال: " أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي " - ص 21-23- المؤتمر الدولي الرابع بعنوان: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي- جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية.

حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الذي يقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، إذ تعد من أشكال المقامرات المنهي عنها شرعا. فقيمة المشتقات المالية التي كانت سببا في تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت أكثر من 600 تريليون دولار، في حين تقدر قيمة الإنتاج العالمي ب 60 تريليون دولار، أي أن القيمة المالية هي 10 أضعاف القيمة العينية.

و قد أكد مجمع الفقه الإسلامي بقراره رقم 7-1-65 في دورته السابعة بشهر ماي من سنة 1992 عدم انطباق وصف العقد الشرعي على المشتقات المالية لانعدام شرطي التسليم و التسلم الحقيقيين و هو ما لا يوجد العقد أصلا.¹⁰

* **التوريق أو التسنييد:** التوريق هو أداة مالية مستحدثة تتمثل في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين، و تسمى أيضا بالتسنييد.

التوريق يتعامل أساسا بالديون، حيث يعمل على بيعها بتقسيم الدين الواحد إلى صكوك أو سندات كثيرة تطرح على الجمهور ليكتتبوا فيها، ثم يتم تجميع ما تشابه منها في محفظة واحدة لتباع لممول جديد، لتتكرر هذه العملية في موجات متتالية، والتي بنيت في الأصل على دين واحد و فوائده تعد الوقود المحرك لكل موجات التوريق المتعاقبة عليه، والتي يتكالب المورقون والمستثمرون والمقرضون من خلالها على اقتسامها. ومن المنطقي أن يتسبب التوريق بهذا الأسلوب وقوع الأزمات، لأنه أفضى إلى سوق وهمية لا إنتاجية فيها. ويعتقد أن حل ذلك لا يكون بهجر أسلوب التوريق كلية، إذ أنه لو أحسن استخدامه وفقا للتقويم الإسلامي لاستفدنا من إيجابياته و تفادينا سلبياته.

و تقويم التوريق المالي إسلاميا يكون بربطه بسلعة أو خدمة يكون ثمنها هو الدين الذي يورق. فهذا هو الذي أجازته مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته السادسة عشر الذي ورد فيه: يرى المجمع أن البديل الشرعي لحسم الأوراق التجارية و بيع السندات، هو بيعها بالعروض-السلع- شريطة أن يسلم

¹⁰ رمضان محمد أحمد الروبي- الأزمة المالية العالمية: حقائقها و سبل الخروج منها، مع رؤية الاقتصاد الإسلامي- بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، . 2009، ص 36.

البائع إياها عند العقد، و لو كان ثمن السلعة أقل من قيمة الورقة التجارية، لأنه لا مانع شرعا من شراء الشخص سلعة بثمن مؤجل أكثر من ثمنها الحالي.¹¹

* **الرهون العقارية:** شكل الرهن العقاري سببا رئيسيا لقيام الأزمة نتيجة ما صاحب التعامل به من تجاوزات غير مسبوقه، فالرهن العقاري تعاقد يتم بين مالك العقار و مشتري و ممول من مؤسسات مالية و بنوك، على أن يدفع المشتري جزء من الثمن و يدفع الممول الباقي الذي يصير قرضا في ذمة المشتري بفائدة.

وقد أهملت البنوك التحقق من السجل الائتماني للمقترضين، وتوسعت في منح القروض، مما خلق طلبا متزايدا على العقارات، و أدى ذلك إلى انخفاض أسعارها، و كانت البنوك قد باعت تلك القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات طرحتها للاكتتاب العام، فترتب عن كل رهن مجموعة من الديون مرتبطة ببعضها في توازن هش اهتز عند توقف المقترضين عن سداد ديونهم، خاصة بعد الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة، حيث بلغ حجم تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار.¹²

فالفوائد الربوية التي حملتها الرهون العقارية و التي تحرمها الشريعة الإسلامية كانت عاملا أساسيا في حصول الأزمة¹³، وذلك فضلا عن عمليات توريق الديون أو تسديد الديون العقارية التي زادت من معدلات عدم الوفاء بالديون، إذ نكون في هذه الحالة أمام تصرفات عديدة تتم على عين واحدة مما يحملها التزامات أكبر من قيمتها الحقيقية، أو يجعل العين الواحدة عرضة لرهون متعددة، وكل تلك المعاملات تخالف الضوابط الشرعية للرهن العقاري في الشريعة الإسلامية.

* **افتقاد المثل و القيم الأخلاقية في النظام الرأسمالي الليبرالي.**

2. **الجدل حول فعالية الصيرفة الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية:**

¹¹ صبري عبد العزيز- التوريق و أثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي- بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009 -ص 33.

¹² مصطفى حسني مصطفى- "الأزمة المالية العالمية: أسبابها و آثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها"- بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص08.

¹³ مريم جحنيط- "الأزمة المالية و معالم البديل الإسلامي"- ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009 ، ص06.

تعد ظاهرة البنوك الإسلامية الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية، بل والدولية في ربع القرن الأخير، وذلك للفرق الجوهرية في الأساس الذي تستند عليه كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. ويمكن القول إن هذه التجربة المصرفية لم تكن لتستمر، لولا جهود العلماء والباحثين وتواصل هؤلاء العلماء في سبيل النهوض بالعمل المصرفي الإسلامي ليصل إلى ما ينبغي أن يكون عليه الحال.

ومع تكامل التنظير للبنوك الإسلامية بشكل عام صار من الضروري النظر في فعالية تلك البنوك، وتقييم التجربة المصرفية لمعرفة جوانب الإخفاق وعوامل النجاح فيها من خلال دراسة عدد من المصارف الإسلامية في عدد من الدول وإجراء مقارنة فيما بينها وبين البنوك التقليدية. وليس من شك في أن البنوك الإسلامية قد حققت نجاحا باهرا في إثبات النظرية التمويلية الإسلامية من حيث إنها قابلة لمسايرة العصر والاستجابة للحاجات التمويلية التي تتطلبها الحياة الاقتصادية المعاصرة. ولقد أثبتت البنوك الإسلامية بحق أن المصرفية الإسلامية تستطيع مجاراة أحدث التطورات في عالم المال والاقتصاد وتتميز بمزايا حقيقية عن التمويل الربوي وتصلح كأساس لقيام نظام مالي محلي وعالمي على درجة من المهنية المصرفية والمرونة وتغطية الحاجات التمويلية للمجتمع المعاصر.

إن العمل المصرفي الإسلامي على هذه الصورة أصبح واقعا ينبغي دراسته بعناية حتى يستمر النجاح والتفوق من جهة، ومن جهة أخرى لكي تتمكن المصارف التي تخلفت وأصاب القصور بعضها من جوانبها من إعادة النظر في بعض سياساتها وأساليبها وبالتالي السير وفق المعايير التي يمكن الاستناد عليها واتخاذها منهجا للنجاح والتقدم.¹⁴

أولا: ميلاد الصيرفة الإسلامية:

النظام المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاءا لأن ذلك يعتبر ربا محرما في الإسلام. وإذا كان النظام المصرفي التقليدي يعتمد على نظام القرض بفائدة و بالتالي فإن العلاقة التي تربط البنك بمودعيه وعملائه هي علاقة دائن و مدين، فإننا نجد بالمقابل أن النظام المصرفي

¹⁴ إبراهيم عبد الحليم عبادة- "مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية- دراسة مقارنة"- استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية- جامعة اليرموك - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية.

الإسلامي يعتمد على نظام المشاركة في الربح و الخسارة وبالتالي فإن علاقة البنك بمودعيه هي علاقة شريك بشريكه.

تعتبر تجربة النظام المصرفي الإسلامي حديثة العهد نسبيا، حيث بدأت لأول مرة في ريف مصر سنة 1963 من طرف الدكتور أحمد النجار الذي أسس ما يسمى ببنوك الادخار المحلية للتعامل مع صغار الفلاحين بجمع مدخراتهم ثم تمويل مشاريعهم الفلاحية وفق أسس إسلامية، لكن الفكرة أجهضت سنة 1967، لتنتقل بعدها إلى دول الخليج حيث أنشئ أول بنك إسلامي بالشكل الحديث في جدة بالمملكة العربية السعودية سنة 1975 وهو البنك الإسلامي للتنمية حيث كانت ملكيته وتعامله أساسا مع الدول والحكومات خاصة منها الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي نفس السنة أنشئ أول بنك إسلامي خاص يتعامل مع الأفراد و هو بنك دبي الإسلامي.¹⁵

وخلال الجدول الموالي سوف نعد إلى عرض مقارنة موجزة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي على جميع المستويات.

الجدول رقم 01: مقارنة بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي

أوجه المقارنة	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
الربح	الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة	الربح ناتج الاستثمار لأموال المودعين
النشاط الأساسي	يتلقى الودائع ويمنح القروض	تساهم مباشرة في تمويل المشروعات والقيام بدور البنوك المتخصصة (زراعية، صناعية، عقارية) وتساهم في إقامة المشروعات طويلة الأجل.
الاتجار المباشر	لا تستطيع القيام به (شراء وبيع السلع)	تقوم بالاتجار المباشر في شراء وبيع السلع وفقا لصيغ البيع الإسلامية
الودائع	تقبل الودائع وتتعهد بردها والفوائد عليها وفقا لأجل محدد	تقبل الودائع الاستثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعي ولا تلتزم بردها وتوزع الربح الناتج من التوظيف
الأسهم الممتازة	يصدر أسهم ممتازة محددة الفائدة	يصدر صكوك تساهم في الربح والخسارة
الاحتياطي العام	يخصم من صافي الربح	يخصم من صافي الربح الخاص بالمساهمين فقط
الضوابط	قانونية	شرعية قانونية
الآلية	سعر الفائدة	المشاركة في الربح والخسارة

¹⁵ د. سليمان ناصر - "تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة" - مجلة الباحث عدد 04 - سنة 2006 - ص 23.

وسيلة	سلعة	النظرة إلى النقود
ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية تصدر الفتاوى في المسائل الجديدة وتراقب التطبيق الشرعي.	لا توجد هيئة للرقابة الشرعية	الرقابة الشرعية
توظف وفقا لصيغ التمويل الإسلامية (بيع- مشاركات-أجارات...)، تأسيس مشروعات	قروض معظمها تجاري، يوجه بعضها للاستثمار في الأوراق المالية	صيغ توظيف الأموال
أحد الأنشطة التكافلية في البنك الإسلامي ويمول من زكاة رأس مال البنك بالإضافة إلى الهبات والتبرعات	لا يوجد نشاط للزكاة في البنك	صندوق الزكاة
الاهتمام بشكل أكبر حيث أن البنك يدخل مشاركا في المشروعات ويركز على مصادر السداد	الاهتمام بتشخيص العمل والضمانات ورأس المال والقدرة الإيرادية	الدراسات الائتمانية
لا تمول المصارف الإسلامية مشروعات الخمر والقمار ولحم الخنزير بصرف النظر عن درجة ربحيتها، أو أي نشاط حرام	ليس شرطا أساسيا للتوظيف	الحلال والحرام
التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية. الالتزام الأخلاقي والإيمان بالعمل المصرفي الإسلامي. الرغبة في إعادة التعليم من منظور الشريعة الإسلامية	التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية المرتبطة بالعمل فقط	الموارد البشرية

المصدر: د. سمير رمضان الشيخ- مقال بعنوان: "المصرفية الإسلامية، الميلاد والنشأة والتطور (ورقة تشغيلية)- ص 10.

ثانيا: المصرفية الإسلامية.. صناعة وليست سياسة¹⁶

تواجه المصرفية الإسلامية عدة تساؤلات كبيرة يطرحها عليها الواقع الاقتصادي العالمي والأزمة المالية العالمية، فقد أثبتت الأزمة نجاعة النظام المالي الإسلامي خاصة عندما تمكنت مؤسساته من تجاوز المخاطر الكبيرة التي وقعت فيها البنوك التقليدية وكان هذا العامل مصدر تقدير واحترام لها، ولكنه من ناحية أخرى وضعها في حرج من أمرها والسبب أن العالم بات يحملها مسؤولية إنقاذه مما هو فيه وهذا لا يتوافر كثيرا في صناعة المال الإسلامية.

¹⁶ مقال ضمن الموقع: http://www.almasrifiah.com/2009/05/16/article_229733.html

إن العبرة دائما بالمنجز والتطبيق والتنفيذ وليست بالشعارات وجميع المصادر البحثية تجمع على أن قطاع المصرفية الإسلامية قطاع يحتاج إلى كثير من العمل فثمة قصور في قضايا التمويل وثمة اختلافات بين أعضاء الهيئات الشرعية.

هناك افتقار للوائح والتنظيمات الخاصة بالمصرفية الإسلامية وبخاصة إجراءات التأسيس وقواعد الرقابة والتفتيش والتنسيق بين الإدارات والمصارف الإسلامية ومعرفة أوجه الفروق الرئيسية بين الإسلامية والتقليدية فثمة من لا يجد فروقات كبيرة بين الزيادة المدفوعة في البنوك التقليدية والتي تسمى بالفائدة والمرابحة وهي الزيادة التي تدفع للمصرف الإسلامي.

المصرفية الإسلامية لم توجد لتكون أداة أيديولوجية لمواجهة الغرب وإسقاط نظرياته الاقتصادية والسياسية وإنما وجدت لتنسجم التعاملات المالية مع الشريعة الإسلامية ولتحقيق العدالة بالمفهوم الإسلامي لكن أن تصبح البنوك الإسلامية إسلامية من الناحية النظرية وتقليدية من الناحية العملية فهذا بالطبع ما يجعل كثيرا من الناس لا يعترف بوجود عمل مصرفي إسلامي.

المصرفية الإسلامية تواجه مخاطر ضعف السيولة وأنها مرتبطة بأسعار النفط ارتفاعا وانخفاضاً وهناك ما يتعلق بمنظومة إدارة السيولة وتراجع نوعيات الأصول والمطلوب حلول تمويلية جديدة وشفافية في التعامل وتعزيز قدرة إدارة المخاطر، إضافة إلى عوامل متعلقة بالجانب التقني في تعاملاتها وأدوات التحوط خوفا من تقلبات الأسعار.

صحيح أن البنوك الإسلامية لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية لكنها تتأثر بها كبيئة محيطة، وأن عديدا من المنتجات الإسلامية تأثرت وبخاصة التمويل العقاري وهو القطاع الأكبر من حيث الخسارة حيث ستراجع أرباح البنوك في هذا القطاع الذي تأثر بالأزمة العالمية.

أما المنافسة بين البنوك الإسلامية والتقليدية واضحة وعززتها الأزمة المالية العالمية والمطلوب البحث عن صيغ التكامل والاندماج أو المساهمة في إنشاء صناديق استثمارية مشتركة وإصدار السندات والأسهم بشكل مشترك وتعزيز آفاق التمويل التأجيري المشترك وتمويل المجمعات الصناعية والمشاريع الزراعية.

والبنوك والمصارف الإسلامية ينظر إليها على أنها بنوك ذات طابع اقتصادي لكنها بنوك ومصارف لها رسالتها وبالتالي يطرح تساؤلا كبيرا حول المسؤولية الاجتماعية والثقافية لها. كيف يتم ذلك؟ هذا

بالطبع سؤال مطروح على صناع القرار المالي من وزراء ومديري ومحافظي البنوك المركزية للإجابة عن كيف يمكن استغلال الفرصة لبناء قواعد حقيقية للعمل المصرفي الإسلامي وبما ينعكس إيجابا على دوله ومجتمعاته ويسهم في حل قضاياها، فالعمل الاقتصادي وإن كانت له رسالة هادفة إلا أنه عمل لا ينهض في بيئة الصراع والمنافسة غير الشريفة وبالتالي يجب ابتعاده عن الصراع السياسي أو الأيديولوجي.

ثالثا: المشاكل والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

إن اختلاف المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية لا يجنبها - تقريبا - نفس المشاكل والتحديات التي تواجه سابقتها في بيئة الأعمال، من هنا كان لزاما علينا الخوض في هذا المجال.

- المشاكل التي تتعرض لها البنوك الإسلامية: ¹⁷

- ❖ ضعف نظام الرقابة الشرعية على المنتجات المصرفية الإسلامية وعدم حسم الطريقة العلمية للرقابة الشرعية في ضوء وجود إدارة للمراجعة في البنك.
- ❖ ضعف وصعوبة توفيق نظم العمل الآلية للتعامل مع المنتجات المصرفية الإسلامية.
- ❖ عدم تطوير النظام المحاسبي في البنوك كي يتوافق مع تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.
- ❖ عدم قناعة بعض القيادات لتطبيق صيغ التمويل الأساسية كالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع.
- ❖ مشكلات عدم توافر الموارد البشرية المدربة علميا وعمليا وعلى كل المستويات الإدارية.
- ❖ صعوبة التوفيق بين الجوانب القانونية والفقهية في كل من صيغتي المضاربة والمشاركة جعلت البنوك تتحول في التطبيق إلى صيغة البيع بالمرابحة.
- ❖ ضعف الأجهزة الإدارية وعدم أخذها بالتطوير الشامل فلسفة ومنهاجا.
- ❖ عدم تطوير الأدوات والأساليب من جانب البنوك المركزية كي تتلاءم مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

¹⁷ د. سمير رمضان الشيخ- مقال بعنوان: "المصرفية الإسلامية، الميلاد والنشأة والتطور (ورقة تشغيلية)- ص15-16.

❖ نقص التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية.

- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية: 18

❖ وجود تناقض في بعض الأحيان في الفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية فيما بينها، إضافة إلى وجود تناقض بين الفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية من جهة والفتاوى الصادرة عن علماء المسلمين من خارج هذه الهيئات من جهةٍ أخرى.

❖ عدم وجود الأعداد الكافية من أصحاب الاختصاص المؤهلين لإصدار الفتوى المتعلقة بالأعمال المصرفية.

❖ عدم مراعاة بعض المصارف المركزية لخصوصية عمل المصارف الإسلامية التي تعمل في نطاقها، إذ أن معظم القوانين والأنظمة المتعلقة بالعمل المصرفي جاءت لتتناسب أعمال المصارف التقليدية بالدرجة الأولى.

❖ قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي.

❖ ارتفاع السيولة، حيث أن نسب السيولة لدى المصارف الإسلامية تفوق مثيلتها في المصارف التقليدية الأمر الذي يعني تراجع معدلات تشغيل واستثمار تلك الأموال محليا وخارجيا.

❖ ضعف التنسيق والعمل المشترك فيما بين المصارف الإسلامية.

❖ عدم توفر مؤشرات خاصة لقياس أداء المصارف الإسلامية، وافتقار المصارف الإسلامية إلى معايير وإجراءات عمل دقيقة وقواعد مراقبة وتفتيش على غرار ما هو موجود لدى المصارف التقليدية.

❖ عدم وجود أسواق مالية ونقدية نشطة تتعامل بأدوات الاستثمار الإسلامية المستخدمة في السوقين المالي والنقدي، وعدم قدرة المصارف الإسلامية على الاستفادة من السندات الحكومية التي تصدرها المصارف المركزية والتي غالبا ما تشكل مجالا رحبا لاستثمار الفوائض المالية لدى المصارف.

❖ ضيق السوق من حيث عدم وجود عدد كافي من المصارف الإسلامية في كل دولة من الدول التي تعمل فيها هذه المصارف، الأمر الذي يحرمها من تكوين سوق نشط للعمل المصرفي الإسلامي، حيث أن وجود عدة مصارف إسلامية يساعد في زيادة حدة المنافسة ومن ثم تنوع الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة.

18 أحمد أبو عبيد - "المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي" - ص 29-30.

❖ وجود مشاكل محاسبية نتيجة الاختلافات بين محاسبة المصارف الإسلامية ومحاسبة المصارف التقليدية.

رابعاً: دور البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية¹⁹

تنمو أصول المصرفية الإسلامية في العالم بمعدلات مذهلة تصل إلى 30 % سنويا حتى أخذ حجمها يتجه نحو تريليون دولار مدعوما بتنامي الوعي المصرفي في العالم النامي، وتزايد وتيرة رغبة جماهير المسلمين في إتباع الأصول القيمية في المعاملات، مع استمرار انخفاض الثقة في المؤسسات المالية الغربية التي تفاقمت بظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008. وقد أعطت هذه الأزمة فرصة كبرى لاختبار نجاح وجدوى البنوك الإسلامية من ناحية الثقة في متانتها ومقدرتها على تقديم بدائل ائتمانية ونقدية وتنموية، وهذا الاختبار يحتاج إلى تجويد المعاملات المصرفية الإسلامية وضبط جودتها، وأيضا بيان قدرتها النوعية على التعاطي مع عالم المنافسة المالية العالمية الشديدة الذي بات يفرض نفسه.

وعلى الرغم من أن التطبيقات التجارية للمصرف الإسلامي في معظمها لم تتخط في جوهرها الأدوات المالية الغربية، أي أنها بقيت أسيرة لبعض هياكل العمل المصرفي الغربي والقيام بأسلمة هذه المنتجات، أو بإنتاج الجديد منها ولو بالشراكة مع مؤسسات مصرفية إسلامية غربية. حيث أن ما وصلت إليه المصرفية الإسلامية خلال الثلاثين عاما التي كان نصفها نقاشات فكرية وتأصيلات شرعية والبقية الباقية عمل تنفيذي وبناء مؤسسات بدأت صغيرة وأصبحت اليوم كبيرة ومنافسة. وبسبب هذا الحضور وهذه المنافسة لا يجد البعض إلا النيل من منتجاتها بالقول إنها هزيلة في جوهرها، وهو ما استطاعت السوق المصرفية الإسلامية أن تعمله وتتجزه بعيدا عن أي رقابة أو تنظيم حكومي.

لقد نجحت البنوك الإسلامية إلى حد ما في تقادي إعصار الأزمة المالية في أبعاد أهمها: أنها لم تتلق ضربات عملت على إسقاط بنوكها وانهيار مؤسساتها كما حدث لنظيراتها في البنوك الغربية التقليدية، ويعود هذا الفضل لمحافظتها البالغة وإعراضها عن الأخذ بالمخاطر الكبيرة والسيولة العالية التي تتمتع بها وانخفاض نسبة الديون إلى إجمالي المطلوبات.

¹⁹ د. يوسف الزامل - الأزمة المالية العالمية: هل نجحت البنوك الإسلامية ؟ - مجلة المصرفية - <http://iefpedia.com/arab/?p=23571>

ولولا نجاح البنوك الإسلامية في امتحان الأزمة المالية العالمية لما كان هذا الاهتمام العالمي بها وتطويع التشريعات من أجلها، وبحث العالم عن حلول ومخارج لمشكلاته، إلا أن البنوك الإسلامية على الرغم من هذا التواجد المشرف والاهتمام، يرى البعض طبعاً أنها لم تستطع تقديم نفسها بأصالة، بأن تضع أي خيارات بديلة ومتكاملة كصناعة، وذلك وحسب رؤيتهم لأنها لا تمتلك الأصالة والمتانة الكافية، وإنما هي في معظم حالاتها ليست إلا تقليد ومع شيء من التحوير البسيط للمنتجات المالية الغربية، وقد خرجت البنوك الإسلامية من الأزمة المالية العالمية وهي لم تزد من الثقة فيها، بل لم تنزل تتعرض لهجوم شديد من مناصريها من رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي ومن محاربيها دعاة العولمة الاقتصادية الليبرالية بالنظر إلى اتجاهها إلى الشكلية وبعدها عن الأصالة وخدمة المجتمع والتنمية، ومن ناحية استغلالها لعواطف الجماهير وتسخيرها لأغراضها التجارية، كما أن المصرفية الإسلامية لا تقدم دعماً مناسباً للتطوير والبحوث لأهداف تطوير منتجاتها ومؤسساتها.

لقد نجحت المصرفية الإسلامية في أعوام قليلة، وبكثير من العقوق، والتمنيات بالفشل، نجحت لأنها في مقاصدها العامة تهدف إلى خير المجتمع، ولأن القائمين عليها ليسوا تجاراً كما يرى البعض وليس أنها تستعمل الإسلام استعمالاً لخدمة مصالحها، فهذه الرؤى عقيمة وقاصرة ومسطحة لا يمكن الركون إليها، وكل ما ترغب فيه المصرفية الإسلامية وما ننشده لمستقبلها أن تأخذ هذه المصارف والمجتمع ممثلاً بمؤسساته العامة قدراً أكثر من الجدية والمبادرة نحو رعايتها وبما لها من مكانة وأصالة وخدمة المقاصد العليا للمجتمع الإسلامي للعمل على تطويره وتنميته، فثمة تجارب ماثلة للعيان على جودة الأداء المصرفي الإسلامي ومقاصده الشرعية.

3. الحاجة إلى السوق المالية الإسلامية:

تعرف السوق المالية الإسلامية على أنها سوق منظمة تتعقد في مكان معين وفي أوقات دورية للتعامل الشرعي ببيعاً وشراءً لمختلف الأوراق المالية، ويقصد بسوق منظمة أنها تخضع إلى قوانين ولوائح وقواعد تنظم إدارتها وتحكم عملياتها، كما يقصد بالتعامل الشرعي أن يجري التداول فيها على أوراق مالية يصح إصدارها شرعاً وبصيغ مشروعة.²⁰

²⁰ محي الدين أحمد- "أسواق الأوراق المالية وأثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي"- سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي- 1995- ص22.

أولاً: الخصائص التي تؤهل الأسواق المالية الإسلامية للحد من آثار الأزمة المالية²¹

- ❖ إنها سوق لا تتعامل بأدوات الدين، وإنما تشجع وتحفز على تداول أدوات الملكية بشكل واسع، وتستحدث من الصيغ الاستثمارية، كل ما يخدم عملية التبادل الحقيقي للسلع والخدمات.
- ❖ سوق خالية من الاحتكارات والمعلومات المضللة، والتي تؤثر سلباً على أسعار الأوراق المالية المتداولة فيها.
- ❖ يتم الاهتمام بالسوقين الأولية والثانوية بشكل متكافئ، وتعتبر أن معيار كفاءة الأسواق المالية هو مدى تمويلها للمشروعات المنتجة الجديدة.
- ❖ سوق تتعدم فيها المضاربة في الأوراق المالية، والإشاعات الكاذبة وذلك بسبب المنع الشرعي لكثير من المعاملات التي تعد مجالاً لعمليات المضاربة.
- ❖ توفير التمويل اللازم المشروع للشركات المساهمة العامة، دون الحاجة إلى الاقتراض بفائدة أو إصدار أسهم عادية تشارك في الرقابة والإدارة.
- ❖ المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد وذلك عن طريق مشاركة المواطنين مع الدولة في مشروعيتها الإنمائية.
- ❖ الحد من التضخم وذلك عن طريق مساهمة هذه السوق في إتاحة السيولة والتمويل طويل الأجل لللازمين لإيجاد فرص استثمارية جديدة.
- ❖ مقاومة الجشع وتشجيع الربح العادل والحلال.

ثانياً: التطبيقات والتجارب للأسواق المالية الإسلامية

وفيما يلي سوف نستعرض أهم التجارب فيما يخص السوق المالية الإسلامية:²²

- 1- السوق المالية الإسلامية الدولية: هي هيئة عالمية تعنى بتوحيد المعايير لشريحة أسواق المال ورؤوس المال الإسلامية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وذلك لتوفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية الدولية من سيولة ومنتجات مصرفية إسلامية. وتطوير سوق رأس المال وسوق النقد الإسلامية، تأسست

²¹ د.محمد زيات سلامة البخيت- "السوق المالي الإسلامي: صمام أمان لأزمات المستقبل المالية"- بحث مقدم إلى كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع- الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي- 15 و 16 ديسمبر 2010- ص20.

²² د.محمد زيات سلامة البخيت- "السوق المالي الإسلامي: صمام أمان لأزمات المستقبل المالية"- بحث مقدم إلى كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع- الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي- 15 و 16 ديسمبر 2010- ص15- 16.

السوق المالية الدولية عام 2002 بفضل الجهود المشتركة للمصارف المركزية في كل من البحرين وبروناي وأندونيسيا وماليزيا والسودان والبنك الإسلامي للتنمية، واتخذت من البحرين مقرا لها باعتبارها من أكبر المراكز للمؤسسات المالية الإسلامية حيث يوجد 38 مؤسسة وعدد من المؤسسات المساندة مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ومركز إدارة السيولة والمجلس العام للسيولة الإسلامية، ومركز التحكيم والمصالحة الإسلامي.

2- سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا: يعود التطور الحقيقي لسوق رأس المال الإسلامي في

ماليزيا إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي عندما قامت شركة (Shell MDS Sdh Bhd) بإصدار وطرح الصكوك الإسلامية للتداول لأول مرة في السوق المحلي في عام 1990، تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما أدى إلى تعميق وترسيخ العمل بالأدوات الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا واتساعه. وفي سنة 1994 قامت وزارة المالية الماليزية وهيئة الأوراق المالية بتشكيل لجنة لدراسة الأنشطة والمعاملات في هذا السوق بصورة معمقة. ومن الخطوات الجوهرية التي اتخذتها هذه الهيئة هي تشكيل قسم سوق رأس المال الإسلامي في عام 1994، بالإضافة إلى اللجنة الشرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية في أواخر العام نفسه، وبعد عام من ذلك تحولت إلى اللجنة الاستشارية الشرعية.

ثالثا: نماذج في إصدار الأدوات المالية الإسلامية

في الحقيقية ومن أجل تعزيز الثقة في التمويل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية سعت العديد من الدول إلى هذا الحذو من خلال دعم الاستثمار في الأوراق المالية ذات الصيغ الإسلامية. ومن هنا سنحاول خلال هذا الجدول عرض أهم النماذج والتجارب عن الدول الرائدة في هذا الإطار:

الجدول رقم 02: التجارب والتطبيقات في إصدار الأدوات المالية الإسلامية

البلد	الأعمال المنجزة
الأردن	كان بدء العمل لوضع مشروع قانون البنك الإسلامي الأردني بناء على تقديم فكرة سندات المقارضة أسلوبا تمويليا شرعيا لسندات القروض الربوية، والجهة المصدرة هي وزارة

<p>الأوقاف في الأردن، حيث تم تداولها في سوق عمان المالي وفقا لأحكام قانون السوق وأنظمتها وتعليماته، وأنه يجوز للجهة المصدرة لتلك السندات شراء سندات المقارضة من السوق المالية دون قيد أو شرط، حيث أن العلاقة بين المكتتب به والجهة المصدرة للسندات هي علاقة قراض فيه معنى المشاركة، ولا يجري فيها تحديد مسبق للفائدة، وإنما يترك ربح السند لمقدار ما يتحقق من ربح، كما أنه ليس هناك ضمان لفترة محددة، كما أنه ليس هناك ضمان للأصل.</p>	
<p>صدرت في تركيا سنة 1984 صكوك مشاركة بمبلغ 200 مليون دولار ومخصصة لتمويل بناء جسر معلق على مضيق البوسفور (جسر محمد الفاتح) ولاقى هذا الإصدار قبولا واسعا من المواطنين، ودرّ دخلا جيدا لأصحاب الصكوك، وتعد هذه الصكوك من الأدوات المالية المتداولة في بورصة اسطنبول.</p>	<p>تركيا</p>
<p>قامت المصارف والمؤسسات التمويلية بإصدار شهادات تسمى المشاركة لأجل محدد، وهي قابلة للتحويل وتعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ووظيفتها تعبئة موارد متوسطة وطويلة الأجل بالعملة المحلية للصناعة وغيرها، ولأصحاب شهادات المشاركة الحق في تحويل جزء معين من شهاداتهم إلى أسهم عادية من الجهة المصدرة.</p>	<p>باكستان</p>
<p>أصدرت الحكومة الماليزية صكوك حكومية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تدعى شهادات الاستثمار الحكومي وذلك في عام 1983، وتعد هذه الشهادات أول شهادات استثمارية دون فائدة، إذ تم تطويرها وفق مبدأ القرض الحسن، وهناك أيضا الصكوك الإسلامية الصادرة عن الشركات الخاصة، ومن هنا تم تنظيم التعامل بالإصدارات الإسلامية عن طريق جهة رسمية أطلق عليها سوق المال الإسلامية الماليزية.</p>	<p>ماليزيا</p>
<p>بدأت مؤسسة نقد البحرين بإصدار عشرة إصدارات صكوك إجارة بلغ مجموعها 750 مليون دولار عام 2001، هذا إلى جانب إصدار صكوك سلم بمبلغ 25 مليون دولار، وتعد مملكة البحرين مركزا ماليا إسلاميا عالميا، إضافة إلى إنشاء عدة مؤسسات مساندة للتمويل الإسلامي بشكل عام، وكونها أيضا مقرا للسوق المالية الإسلامية الدولية.</p>	<p>البحرين</p>
<p>قام المصرف المركزي السوداني في عام 1999 بإصدار شهادات مشاركة المصرف المركزي (شمم) إذ تمكن حاملها من مشاركة بنك السودان في ملكيته لأسهمه بالمصارف التجارية، وهي وثيقة إسلامية قابلة للتداول. وشهادات المشاركة الحكومية (شهامة) هي عبارة عن صك يقوم على أساس شرعي تصدره وزارة المالية نيابة عن حكومة السودان بواسطة شركة السودان للخدمات المالية، وهي أداة يتحمل المشارك فيها الربح والخسارة.</p>	<p>السودان</p>
<p>- قامت حكومة دبي ممثلة بدائرة الطيران المدني بتوقيع اتفاقية مع سنة (06) بنوك إسلامية بإدارة بنك دبي الإسلامي، تم بموجبها إصدار صكوك إجارة بقيمة بليون دولار أمريكي، تم تغطيتها بالكامل. - وفي قطر فقد أدار كل من بنك (HSBC) وبنك قطر الإسلامي الدولي عملية إصدار صكوك قطر العالمية Global Qatar Sukuk وهي صكوك إجارة إسلامية تراوح حجم الإصدار فيها ما بين 500 - 1000 مليون دولار أمريكي، لإنشاء مدينة حمد الطبية في</p>	<p>الإمارات العربية وقطر</p>

الدوحة.

المصدر: د.محمد زيات سلامة البخيت- "السوق المالي الإسلامي: صمام أمان لأزمات المستقبل المالية"- بحث مقدم إلى كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع- الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي- 15 و 16 ديسمبر 2010- ص16- 17- 18.

الخاتمة:

لا شك أن الأزمة المالية العالمية سوف تسهم في تعزيز الثقة بقوة في النموذج المالي الإسلامي وقدرته على الاستدامة، حيث أظهرت تلك الأزمة قدرة هذا القطاع على البقاء بعيدا عن أزمات الأسواق العالمية، وتجنب مشكلات الديون المتعثرة التي عانتها الأسواق المصرفية التقليدية.

ومن هنا يقع على عاتقنا مسؤولية جد هامة وهي ضرورة توعية الجميع بمعنى العمل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية، والتوجه أكثر فأكثر نحو دعم مبادرات التمويل الإسلامي الداعية إلى المزيد من العدالة الاجتماعية واحترام المثل الأخلاقية بعيدا عن الطمع والجشع اللامتناهي.

وذلك لن يتأتى إلا بفضل ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية، من خلال تدريب وتكوين إطارات في مجال أعمال البنوك الإسلامية يستطيعون فهم وتطبيق الصيغ الإسلامية في المعاملات المالية سواء على مستوى البنوك أو الأسواق المالية، وهذه هي الإشكالية الكبيرة التي تواجه صانعو القرار في الدول الإسلامية.

قائمة المراجع:

¹ لحول عبد القادر- "إشكالية تطبيق السياسة النقدية لأهداف المربع السحري في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية- دراسة قياسية للفترة (1990- 2006)"- مذكرة ماجستير في العلوم التجارية- تخصص اقتصاد مالي- جامعة سيدي بلعباس دفعة 2007/2008- ص331- 332.

19 د. يوسف الزامل- الأزمة المالية العالمية: هل نجحت البنوك الإسلامية ؟ - مجلة المصرفية-

<http://iefpedia.com/arab/?p=23571>

20 محي الدين أحمد- "أسواق الأوراق المالية وأثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي"- سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي - 1995- ص22.

21 د.محمد زيات سلامة البخيت- "السوق المالي الإسلامي: صمام أمان لأزمات المستقبل المالية"- بحث مقدم إلى كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع- الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي- 15 و 16 ديسمبر 2010- ص20.

22 د.محمد زيات سلامة البخيت- "السوق المالي الإسلامي: صمام أمان لأزمات المستقبل المالية"- بحث مقدم إلى كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع- الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي- 15 و 16 ديسمبر 2010- ص15- 16.